



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

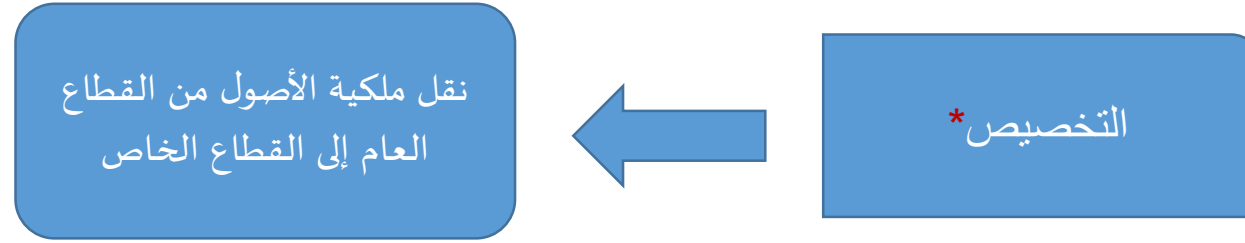
دراسة حول

تعظيم استفادة القطاع الخاص من برنامج التخصيص السعودي

قطاع تطوير الأعمال
مركز الاستثمار والدراسات
يونيو 2022م

محتويات الدراسة

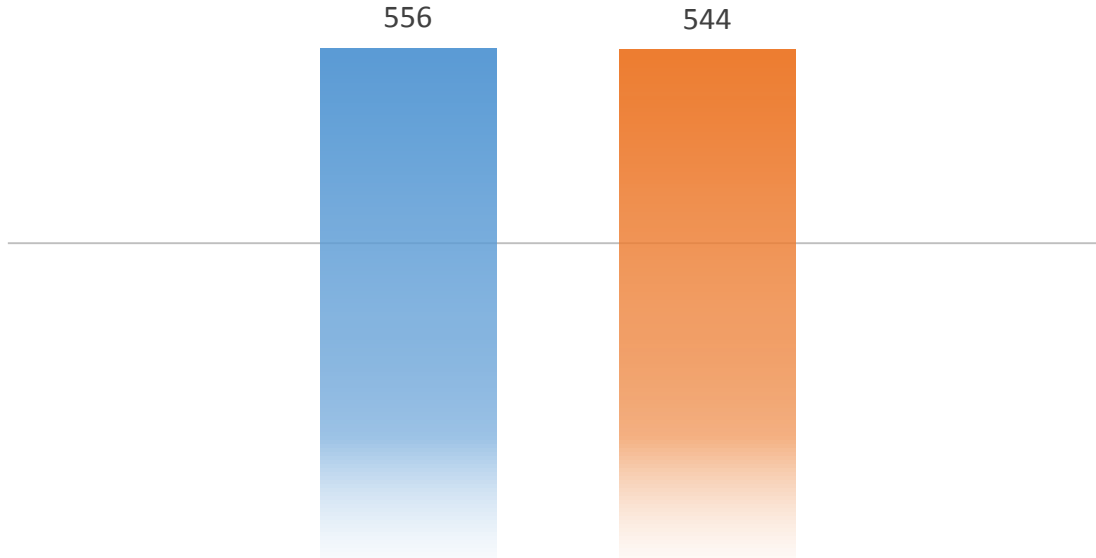
1	مقدمة
2	القضايا التي تهم القطاع الخاص المتعلقة ببرنامج التخصيص
3	كيف يساند برنامج التخصيص القطاع الخاص السعودي والتنمية الاقتصادية؟
4	الانجازات التي تحققت.
5	النتائج
6	التوصيات.
7	المراجع



نظام التخصيص السعودي: مرسوم ملكي رقم (م/63) وتاريخ 1442/8/5هـ، قرار مجلس الوزراء رقم (436) وتاريخ 1442/8/3هـ



بالمليار دولار (حجم عمليات التخصيص)



■ يناير 2009 – ديسمبر 2011م ■ يناير 2012 - نوفمبر 2014م

- بلغ حجم عمليات التخصيص العالمية خلال الفترة يناير 2009 – ديسمبر 2011م حوالي 556 مليار دولار.
- بلغ حجم عمليات التخصيص العالمية خلال الفترة يناير 2012 - نوفمبر 2014م حوالي 544 مليار دولار.

القضايا التي تهم القطاع الخاص المتعلقة ببرنامج التخصيص

القضايا التي تهم القطاع الخاص المتعلقة ببرنامج التخصيص

تحديد أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضوء مرتكزات برنامج التخصيص. ودورها في المساهمة في التنمية الاقتصادية بالمملكة.

• آليات إفساح المجال للقطاع الخاص للاستثمار ضمن برنامج التخصيص

✓ وضع القوانين والأنظمة التي تحدد دور كل جهة بالتفصيل.

✓ تحديد آليات الاستثمار ضمن برنامج التخصيص.

✓ تحديد الأطر الزمنية لبرنامج التخصيص.

• تحديد أثر برنامج التخصيص على القطاع الخاص

✓ إجراء دراسات معمقة لأثار برنامج التخصيص على القطاع الخاص.

✓ وضع معايير لقياس أثر التخصيص على القطاع الخاص.

القضايا التي تهم القطاع الخاص المتعلقة ببرنامج التخصيص

ماهية الأصول والخدمات في القطاع العام القابلة للتخصيص في القطاعات الاقتصادية المختلفة بالمملكة.

• كيفية تطبيق برنامج التخصيص في المدى الطويل والمتوسط.

✓ تحديد إجراءات التخصيص.

✓ آلية تحديد القطاعات القابلة للتخصيص.

• آليات دعم وزارة المالية للقطاع الخاص لتعزيز استفادته من برنامج التخصيص

✓ ماهي البرامج التي أعدتها الوزارة لدعم القطاع الخاص؟

✓ آفاق استفادة القطاع الخاص من برنامج التخصيص في المدى الطويل.

القضايا التي تهم القطاع الخاص المتعلقة ببرامج التخصيص

إجراءات عقود التخصيص* ودورها في توفير بيئة تنظيمية واستثمارية جاذبة ومُحفزة للقطاع الخاص.

- أهمية تطبيق الشفافية في عقود التخصيص.
- تحديد آليات الاستفادة من عقود التخصيص.
- قياس دور عقود التخصيص في توفير بيئة تنظيمية واستثمارية جاذبة ومُحفزة للقطاع الخاص.

* عقود التخصيص وفقاً لمفهوم نقل ملكية الأصول هو ترتيب تعاقدى مرتبط بالبنية التحتية، أو الخدمات العامة، ينتج عنه نقل ملكية أي من الأصول من أي جهة حكومية إلى الطرف الخاص

القضايا التي تهم القطاع الخاص المتعلقة ببرنامج التخصيص

أثر نظام التخصيص على إجراءات التخصيص للخدمات المقدمة من القطاع العام.

- قياس أثر تطبيق نظام التخصيص في المدى المتوسط والطويل.
- مساهمة النظام في تسهيل إجراءات التخصيص للخدمات المقدمة من القطاع العام.
- حجم تأثير البنود النظامية للتخصيص على الاستثمار الخاص في المملكة.

كيف يساند برنامج التخصيص القطاع الخاص السعودي؟



كيف يساند برنامج التخصيص القطاع الخاص السعودي؟

ركائز البرنامج

- الركيزة الأولى: تعزيز جودة وكفاءة الخدمات العامة.
- الركيزة الثانية: دعم المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- ممكن رئيسي: تمكين منظومة التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص.



كيف يساند برنامج التخصيص القطاع الخاص السعودي؟

- ويهدف برنامج التخصيص** إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإدارة الأصول المملوكة للقطاع العام، وذلك من أجل:
- تحسين جودة الخدمات والمخرجات لقطاعات مثل: الصحة والتعليم والشؤون البلدية وغيرها من القطاعات
 - خفض التكاليف من خلال الاستفادة من خبرة القطاع الخاص.
 - إعادة تركيز جهود الحكومة على أدوارها التشريعية والتنظيمية، وتعزيز المحتوى المحلي والاقتصاد الوطني.
 - خلق فرص عمل جديدة في القطاع الخاص في جميع أنحاء المملكة.
 - تمكين القطاع الخاص من خلال إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية، مما يزيد مساهمته في الناتج المحلي.



كيف يساند برنامج التخصيص القطاع الخاص السعودي؟

يدعم برنامج التخصيص اثني عشر هدفاً غير مباشر، وتمّ وضع قائمة نهائية بهذه الأهداف استناداً إلى نطاق مبادرات برنامج التخصيص، لتشمل تلك التي ستأثر بمبادرات برنامج التخصيص وهي:-

- تحسين القيمة المحصلة من الخدمات الصحية (جودة النتائج والخبرات والتكلفة).
- الارتقاء بجودة الخدمات والمخرجات المقدّمة في السعودية.
- تطوير سوق مالية متقدّمة.
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية.
- زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.
- تعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي.
- تنويع الإيرادات الحكومية -تعزيز الإيرادات من الأصول الحكومية المملوكة للدولة (مثل الشركات).
- تصميم هيكل حكومي أكثر مرونة وفعالية.
- تحسين أداء الجهات الحكومية.
- الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- تعزيز المنافسة في القطاع الخاص.



كيف يساند برنامج التخصيص القطاع الخاص السعودي؟

تضمنت الرؤية

- زيادة مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية من 40 % 2016 إلى أكثر من 65 % بحلول العام 2030 م
- تحرير الأصول المملوكة للقطاع العام أمام القطاع الخاص
- الرفع من مستوى جودة الخدمات وجعلها أكثر شمولية.
- رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتحقيق أفضل عائد منه.

الانجازات التي تحققت



الإنجازات التي تحققت

- نجح برنامج التخصيص في المرحلة السابقة في وضع الأطر العامة لمنظومة التخصيص من خلال إصدار نظام التخصيص.
- تم إنشاء المركز الوطني للتخصيص الذي يهدف إلى تنظيم الإجراءات المتعلقة بمشاريع هذه المنظومة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وفق إجراءات تنظيمية بشكل شفاف وعادل..
- حققت منظومة التخصيص خلال العام 2019 م، 12.68 مليار ريال قيمة الاستثمارات من عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص و 470 مليون ريال من عوائد بيع الأصول. وفي العام 2020 م، تم تحقيق 13.46 مليار ريال مثلت قيمة الاستثمارات من عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص و 2.75 مليار ريال عوائد من عمليات بيع الأصول. (أنظر: وثيقة برنامج التخصيص).

الإنجازات التي تحققت

- يلتزم برنامج التخصيص بالمساهمة في تحقيق عدد من النجاحات بحلول العام 2025 م وتشمل:-**
- تحقيق إيرادات حكومية إيرادات غير النفطية بقيمة تقارب 143 مليار ريال سعودي.
 - تحقيق ما يقارب 14 مليار ريال سعودي كقيمة مالية لكفاءة الإنفاق الحكومي من خلال عمليات الشراكة.
 - المساهمة بتوفير فرص عمل وظيفية جديدة في القطاع الخاص.

النتائج

فيما يلي أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- المرجع النظامي لبرنامج التخصيص
قرار مجلس الوزراء رقم (436)
وتاريخ 3/8/1442 هـ.

- تنفيذ مخططات برنامج
التخصيص يساعد على تحقيق
طموحات رؤية المملكة 2030.

- يعتبر برنامج التخصيص أحد
الركائز الأساسية لرؤية المملكة
2030

فيما يلي أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- من أهم نتائج التخصيص التوسع في مشاركة القطاع الخاص في مبادرات البنية التحتية والخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين.

- سوف يساعد التخصيص على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة.
- يساعد التخصيص على نقل ملكية الأصول الحكومية وتحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص السعودي.

التوصيات

فيما يلي أبرز التوصيات التي خلصت إليها الدراسة:

- الاستفادة من برنامج التخصيص بالشكل المطلوب من قبل الشركات المحلية.
- ضرورة استكمال مخططات برنامج التخصيص في عام 2030 كحد أقصى.

- عقد ورش عمل للتوعية بأهمية مشاركة الشركات السعودية في عملية التخصيص. (الغرف التجارية).
- دعم عملية التخصيص. (وزارة الاقتصاد والتخطيط).
- أهمية تعظيم المحتوى المحلي في عملية التخصيص.
- قيام المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة «أداء» بالتقييم الدوري لبرنامج التخصيص، وإتاحة التقييم للقطاع الخاص.

- تسهيل إدماج الشركات السعودية في تنفيذ مخططات برنامج التخصيص. (وزارة المالية).
- ضرورة قيام المركز الوطني للتخصيص بدوره في تنظيم الإجراءات المتعلقة بمشاريع هذه المنظومة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص السعودي بعملية التخصيص.

المراجع

المراجع العربية

- وثيقة برنامج التخصيص (خطة التنفيذ 2020) ، أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030.
- وثيقة برنامج التخصيص 2025 م .
- ورقة عمل التخصيص برؤية المملكة 2030 "قراءة في برنامج التخصيص السعودي».
- الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2018-2020
- الجوهرة عبدالرحمن المقبل، أنموذج مقترح لخصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030 من وجهة نظري قيادات تعليم جدة»، المجلة العربية للنشر العلمي، آذار، 2021م.
- موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8af67ec1-6776-4f67-abb4-ad0900eadf2f/1>

- جريدة الرياض، خصخصة القطاعات الحكومية في المملكة.. الآثار الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية، بتاريخ 17 فبراير 2019م.

المراجع الإنجليزية

- Saul Estrin and Adeline Pelletier, Privatization in Developing Countries: What Are the Lessons of Recent Experience?, The World Bank Research Observer, 2018, <https://doi.org/10.1093/wbro/lkx007>
- OCED, Privatization in the 21st Century: Recent Experiences of OECD Countries, 2009.